

تقرير مجلس الإدارة للفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٦

مساهمونا الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

بفضل من الله، أتمننا فصلاً آخر من هذه العام والذي تكال وشه الحمد بجهود أسهمت في تحقيق المزيد من التقدم والنمو للبنك الإسلامي الأول في السلطنة، وذلك كجزء من خططنا للإسهام في تطوير قطاع الصيرفة الإسلامية في السلطنة.

ويسرني، بالنيابة عن مجلس الإدارة في بنك نزوى، أن أقدم لكم نتائج الربع الثاني المنتهي بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٦م، والتي تستند إلى القوائم المالية الفصلية الملخصة وغير المدققة، بعد مراجعة المدقق الخارجي.

سوق المصارف الإسلامية في السلطنة

لقد شهد قطاع الصيرفة الإسلامية تطوراً ملحوظاً خلال الفترة المنصرمة. ونظراً لما تمتاز به المصارف الإسلامية من مزايا فريدة فقد فاق معدل نموها المصارف التقليدية، حيث بلغ معدل نمو الموجودات أكثر من ٦٢% على أساس سنوي وذلك كما في نهاية مارس ٢٠١٦، وفقاً لتقرير صادر من البنك المركزي العماني في منتصف مايو ٢٠١٦. وفي الحقيقة فإن النمو الذي يشهده قطاع الصيرفة الإسلامية إنما هو انعكاس للإقبال المتزايد على المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ولذا فإننا نؤمن بأن القطاع يملك فرصاً ومؤهلات عديدة للنمو والتطور.

لقد شهد الاقتصاد العالمي تقلبات متصاعدة بدءاً من نهاية عام ٢٠١٤، وذلك انطلاقاً من تذبذب أسعار النفط، ومروراً بالنمو البطيء الذي يشهده الاقتصاد العالمي. وبالرغم من أن الحكومة العمانية استطاعت التأقلم في مواجهة التحديات الاقتصادية وذلك من خلال الخطط الاستراتيجية الهادفة نحو تنويع مصادر الدخل، والإصلاح التنظيمي، إلا أن الاقتصاد المحلي شهد تباطؤاً خلال العام الجاري ٢٠١٦، مما أدى إلى تأزم السيولة في السوق المحلي.

وتظهر المؤشرات الأساسية لأداء قطاع البنوك مواصلتها للحفاظ على مستوى الرسملة بشكل جيد وذلك أعلى من المتطلبات التنظيمية والذي يعكس سلامة أداء القطاع المصرفي في السلطنة.

وسواصل بنك نزوى مسيرة أعماله من خلال خطته المتسمة بالمنهجية والرؤية المستقبلية الحكيمة، وذلك لضمان تحقيق أداء مالي مستقر. ولذا فقد ابتدأنا وشه الحمد تنفيذ خططنا الاستراتيجية ٢٠٢٠ والتي تهدف نحو تعزيز المكانة الريادية لبنك نزوى، وإضافة إلى ذلك فقد عمدنا إلى تسريع برنامج تنويع الإيرادات. وبالرغم من حدة المنافسة في الساحة الاقتصادية، إلا أننا سنواصل الالتزام بممارسات إدارة المخاطر وسنظل على استعداد لمواجهة أي تقلبات غير متوقعة في الساحة الاقتصادية.

النتائج المالية

بلغ معدل نمو إيرادات البنك ٥٧% خلال الستة أشهر الماضية من العام الحالي ٢٠١٦، وذلك مقارنة بالفترة نفسها من العام المنصرم ٢٠١٥، في حين بلغ معدل نمو إجمالي الموجودات ٢٢% وذلك مقارنة بديسمبر من العام ٢٠١٥. وقد بلغ إجمالي الموجودات ٤٢١ مليون ريال عماني كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٦. وفي الفترة نفسها، نمت إجمالي محفظة التمويل لتبلغ ٧٧ مليون ريال عماني والتي تتضمن أكثر من ١٣,٠٠٠ حساب تمويل. وقد ساهم الأداء القوي لقسمي المعاملات المصرفية للأفراد والمعاملات المصرفية للشركات في تعزيز مستوى الإيرادات التشغيلية لتصل إلى ٧.٩ مليون ريال عماني.

وخلال الفترة نفسها، فقد بلغ معدل نمو التكاليف التشغيلية بنسبة ١% فقط وذلك مقارنة بالفترة نفسها من العام المنصرم، وكنيجة لذلك، فقد تم ضبط نسبة التكلفة إلى الدخل وذلك من خلال زيادة إيرادات البنك.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد بلغت ودائع العملاء كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٦م (٢٥٢) مليون ريال عماني، وهو مؤشر إيجابي للحصة السوقية للبنك حيث أن هناك الكثير من العملاء المستفيدين من المنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومعدلات الأرباح التنافسية الخاصة بها، حيث تبلغ عدد الحسابات لدى البنك سواء كانت للأفراد أو الشركات أكثر من ٦١,٥٠٠ حساب ودائع سواء للأفراد أو الشركات.

وقد حافظ البنك على أصول قيمة ذات جودة عالية بدون أي تعثر منذ نشأته في السلطنة، كما يحتفظ البنك بنسبة كفاية رأس مال قوية، وموجودات نقدية كافية.

تطلعات العام المقبل

استنادا إلى خططنا الاحترازية الممنهجة، فإننا سنظل على استعداد تام لمواكبة التغيرات التي قد تطرأ نتيجة الأوضاع الاقتصادية الحالية في المنطقة وفي الأسواق الرئيسية حول العالم. ومن المتوقع خلال الفترة المقبلة من العام الجاري ٢٠١٦ أن تتحسن أسعار النفط عما كانت عليه في الفترة المنصرمة، وبالرغم من السياسة المالية الحذرة التي اتخذتها الحكومة لمجابهة انخفاض أسعار النفط والتي شملت رفع الدعم عن النفط وغيرها من الخدمات لتخفيف الأعباء الناجمة من ذلك على الميزانية العامة، فإنه من المتوقع مواصلة الاستثمار في البنية الأساسية على المدى المتوسط الأمر الذي سيسهم في توفير فرص نمو للقطاع المصرفي. وبناء على المعطيات الحالية، فإننا نتوقع أن يكون هناك نمو جيد في مختلف الأنشطة الاقتصادية خلال العام ٢٠١٦ لاسيما وأن الحكومة قد شرعت في زيادة إنتاج النفط إضافة إلى خطط تنويع مصادر الدخل.

وبالتطلع إلى المستقبل، فإننا على ثقة تامة باستمرار نمو الميزانية العمومية وذلك استنادا على الخطة الموضوعية، وتنويع مصادر الدخل، وزيادة منتجاتنا وتوسيع قاعدة زبائننا. وخلال العام الجاري، فإن تركيزنا سينصب على تعزيز نمو الأصول، والبيع المتبادل فيما يتعلق بالخدمات والمنتجات المخصصة للأفراد، إضافة إلى تطوير حلول مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدارة الثروات. وفيما يتعلق بالخدمات المصرفية للمؤسسات، فسنبذل جهودنا لتنويع باقة الحلول المصرفية للمؤسسات لتلبي احتياجات مختلف القطاعات، وتعزيز مستوى الدخل وذلك من خلال تطوير حلول التمويل التجاري وخدمات إدارة الخزينة.



إننا على ثقة تامة بمواصلة كتابة قصة نجاحنا بتعزيز المكانة الريادية للبنك الإسلامي الأول في السلطنة في خارطة الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال الخطة الاستراتيجية التي تضع ضمن أولوياتها اعتماد منهج حصيل لإدارة التكاليف والمخاطر.

شُكرنا وتقديرنا

وفي الختام، أودّ، وبالنسبة عن مؤسسي البنك ومجلس إدارته وإدارته التنفيذية وموظفيه، أن أتقدم ببالغ الشكر وعظيم الامتنان إلى المقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم -حفظه الله ورعاه- على رؤيته الثاقبة وقيادته الرشيدة وجهوده الحثيثة الموجهة نحو تقدم السلطنة وقطاع الصيرفة. كما أتقدم بشكر خاص إلى البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال على توجيهاتهم القيمة ودعمهم المتواصل الذي ساهم بشكل كبير في ازدهار قطاع الصيرفة الإسلامية وتطوره في السلطنة.

كما لا يفوتني أن أشكر جميع مساهميننا وزبائننا على ولائهم وتقّتهم بنا ونحن نمضي في رحلتنا للحفاظ على المكانة المرموقة التي وصل إليها البنك، باعتباره أول بنك إسلامي متكامل في السلطنة. وكلّي أمل بأن عام ٢٠١٦ سيمثل عاماً آخر حافلاً بالنجاح لبنك نزوى على كافة المستويات.

أمجد بن محمد بن أحمد البوسعيدي،

رئيس مجلس الإدارة